## افتتاح مؤتمر "مراقبة الحدود وأمن الموانئ والمطارات" BCASS
## بحضور معالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان

تتواصل النجاحات والإنجازات المهمة لدولة الإمارات العربية المتحدة على صعيد المؤتمرات والمعارض وذلك من خلال إستضافتها للدورة الثانية لمؤتمر "مراقبة الحدود وأمن الموانئ والمطارات" BCASS في فندق إنتركنتيننتال، أبو ظبي حيث افتتحت جلسات المؤتمر اليوم الأربعاء ٢ نوفمبر ٢٠١١ بحضور معالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان، وزير الأشغال العامة، رئيس اللجنة العليا لأمن الموانئ والمطارات المدنية وبدعم كامل من اللجنة العليا لأمن الموانئ والمطارات المدنية بالدولة.

كما حضر الجلسة الافتتاحية لمؤتمر BCASS الذي تنظمه مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري – إينجما معالي الشيخة لبنى بنت خالد بن سلطان القاسمي، وزيرة التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى حشد رفيع من كبار الضباط العسكريين العالميين ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وخبراء الأمن لمناقشة التطورات الحرجة في المنطقة من حيث الاستراتيجية والتشغيل التابعة لمراقبة الحدود بالإضافة إلى القضايا الأمنية.

### الجلسة الافتتاحية

بدأت الجلسة الافتتاحية بكلمة ترحيب من السيد رياض قهوجي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة إينجما والتي جاء فيه:"إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذا الحشد المميز المجتمع هنا اليوم لمعالجة مثل هذا الموضوع الهام. إن أمن الحدود وجميع نقاط الدخول إلى البلاد تعتبر حيوية للغاية سواء كانت جوية، بحرية أم برية. والهدف من هذا المؤتمر أن يكون لنا أصدقاء وحلفاء لتبادل وجهات النظر والخبرات في مجال أمن الموانئ والمطارات". كما معالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان واللجنة العليا لأمن الموانئ والمطارات المدنية للشراكة معنا في تنظيم هذا الحدث".

من ثم ألقى الدكتور أحمد بن ثاني الهاملي، رئيس اللجنة الفرعية لأمن الموانئ لدى الدولة كلمة معالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان الكلمة الافتتاحية مرحبا بالحضور الكريم. وتابع: "إن دولة الإمارات العربية المتحدة تنتهج استرتيجية حكيمة هادفة وواعية تقودها لتحقيق النجاحات في كافة المجالات، ذلك بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل إهتمام ودعم قيادتنا الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء رعاه الله وإخوانهما أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات. ومن هذا المنطلق أصبحت الإمارات من أكثر دول المنطقة جذبا للإستثمار والمشاريع الإقتصادية والسياحية الكبرى ونموذجا للتجارة الحرة وقد سهلت حركة النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية حركة البضائع والسلع وانتقال المسافرين عبر منافذ الدولة البرية وموانئها ومطاراتها، الأمر الذي يعكس ثقة العالم باقتصاد دولة الإمارات والذي اصبح يحتل مراتب قيادية بين كبرى اقتصاديات دول العالم. ومن هنا تبنت حكومة دولة الامارات الرؤية المستمدة من التوجيهات السامية لقيادتنا الرشيدة والتي ترتكز على مواصلة تطوير الاداء الامني بكافة مستوياته وتعزيز التعاون والتنسيق المستمر مع دول العالم والهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية من اجل الوصول الى افضل المنهجيات في تطبيق القوانين والتشريعات

والمتطلبات والاجرءات المنيو في المنافذ الحدوديةوبيئة الموانئ والمطارات والاهتمام بالعنصر البشريواستخدام افضل ما انتجته التكنولوجيا، وهو ما تؤكده رؤية الحكومة الاتحادية لعام ٢٠٢١". وأضاف: "إن استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لهذا المؤتمر لهو دليل على سياسة ومنهجية التواصل والتعاون مع كافة المعنيين بالمجال الأمني بهذه المرافق الحيوية ". ختاما، توجه الهاملي بالشكر للقييمين على تنظيم المؤتمر وجميع المشاركين قيه

## الجلسة العامة الأولى:

استهلت الجلسة الأولى بمحاضرة قدمتها معالي الشيخة لبنى بنت خالد بن سلطان القاسمي، وزيرة التجارة الخارجية والتي تحدثت فيها عن دور الموانئ والمطارات في ترويج التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة. بداية رحبت معالي الشيخة لبنى بنت خالد بن سلطان القاسمي بمعالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان وجميع الحضور مثنية على شراكة اللجنة العليا لأمن الموانئ والمطارات المدنية ومؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري – إينجما في تنظيم هذا المؤتمر الهام. وأبرز ما جاء في كلمتها أن قطاع التجارة الخارجية شكل ٦٩ بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي للبلد في ٢٠١٠ مما ساعد في وضعه بين ثلاثين بلداً تجارياً حسب ترتيب منظمة التجارة العالمية. وأضافت: "لقد بذلنا الكثير من الجهد لجعل موانئنا حديثة وفعالة ومبتكرة. أنا فخورة أن أشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الرابعة والعشرون بين ١٥٥ دولة حول العالم في مؤشر الأداء اللوجستي للبنك العالمي ٢٠١٠ كما احتلت الدولة المرتبة السادسة عشرة في مؤشر تمكين التجارة في المنتدى الإقتصادي العالمي للعام نفسه. لا تزال دولة الإمارات تتلقى الكثير من التعليقات الإيجابية من شركائنا والزوار الأجانب والهيئات الصناعية فيما يتعلق بكفاءة الإجراءات الجمركية ونوعية البنى التحتية المتوفرة لدينا بالإضافة إلى الأمن.

## الجلسة العامة الثانية:

ترأس الجلسة الثانية د. تيودور كاراسيك، مدير البحوث والتطوير في مؤسسة إينجما وتحدث فيها السيد تايلر هوفمن من "دائرة الأمن الدولي" في "مكتب التعاون في مراقبة الصادرات" في وزارة الخارجية الأمريكية عن تعزيز أنظمة وقوانين التصدير لمكافحة تهريب مواد ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل. وجاء في العرض الذي قدمه أن السلع المزدوجة تنتج عادة العناصر ذات الإستخدام التجاري والقدرة على استخدامها في برنامج أسلحة الدمار الشامل وأضاف أن خصائص السلع ذات الإستخدام المزدوج قد يكون من الصعب تحديدها فهي ضرورية لتحقيق التنمية الإقتصادية لخلق المزيد من المنتجات المتطورة. وأشار أن الدول التالية تطبق الإستراتيجية الجديدة لمراقبة قوانين التجارة وهي الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة والهند ومالطا وقبرص وكرواتيا وبولندا وماليزيا.

ومن المتحدثين أيضاً السيد ديفيد نوكلز، المدير العام للتحليل والدعم العملاني من "مكتب أمن النقل" في دولة أستراليا الذي قدم دراسة حالة أستراليا: المقاربة المشتركة للقطاعين العام والخاص لأمن النقل شارحا دور الصناعة الرئيسي في الحفاظ على الأمن من خلال المخاطر القائمة على نظام الطبقات الأمنية والتي تركز على التخفيف من المخاطر والأحداث الأمنية الرئيسية مشيراً إلى نقاط الضعف المحددة في كل مكان. وأضاف إن العوامل الاسترتيجة والتي تدفع دولة أستراليا إلى ضبط سياسة النقل الأمني تتضمن

التهديدات الرئيسية لقطاع النقل الأسترالي، والمصالح الوطنية للدولة بالإضافة إلى إلتزامات أستراليا الدولية، والطبيعة الديناميكية لقطاع النقل الأسترالي.

وتناول المتحدث الأخير في هذه الجلسة سعادة العميد إليّا عبيد، رئيس جهاز أمن المطار بالوكالة في لبنان تهديدات الطيران المدني وآليات إنفاذ الإجراءات الأمنية مشدداً على الروابط بين السلامة والتسهيل من خلال تسريع الخطوات والفعالية والتسهيل وتوحيد الإجراءات. وأضاف: "يأتي ذلك نتيجة التنسيق الوثيق بين البرنامجيين والمحافظة على توازن منطقي بالإضافة إلى التسبب بأقل قدر ممكن من الاضطرابات والتأخير دون المساومة على السلامة".

**الجلسة العامة الثالثة:**

ترأس الجلسة الثالثة والتي تضمنت أربعة متحدثين الكابتن طيار سعيد سبيل بن محمد الظنحاني، مدير إدارة التدريب والتقييم في اللجنة العليا لأمن الموانئ والمطارات المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

استهل الجلسة الدكتور أحمد بن ثاني الهاملي، متحدثاً عن تطوير التشريع والإجراءات الأمنية في قطاع النقل البحري وتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تطبيق المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية International Ship & Ports Security Code. وأشار قائلا:" تعد تجربة دولة الامارت في هذا المجال تجربة احترافية على المستوى العالمي ، وهذا يأتي إقتداءا بنهج القيادة الرشيدة والحكيمة للدولة والتى اولت أمن وسلامة الوطن عنايتها ويتضح ذلك جليا من خلال رؤية الامارات ٢٠٢١ والقائمة على بناء إتحاد منيع يحمي الاماراتيين ويضمن تنمية متوازنة في جميع أرجائه بما يعزز نهوض الامارات كقوة مؤثرة وفاعله".

واستكملت الجلسة مع عرض آخر قدمه د. عثمان الخوري، نائب الرئيس التنفيذي للموارد البشرية في "شركة أبو ظبي للمطارات" (ADAC) ومدير عام "مركز الخليج لدراسات الطيران" بدولة الإمارات العربية المتحدة وتضمن موضوع التكامل بين التدريب والتشريعين الوطني والدولي في تطوير أداء الموارد البشرية العاملة في المطارات وقال: على الرغم من الأزمة الإقتصادية العالمية وتبعات انكماش العديد من اقتصادات العالم، تواجه منطقة الشرق الأوسط تحديا كبيرا في جذب واستبقاء القوى العاملة المهنية وذلك في مختلف صناعاتها الرئيسية بما في ذلك قطاع الطيران والمطارات.

ختمت الجلسة الثالثة والأخيرة مع سعادة المتحدث العقيد عبدالله علي الحوسني، مدير عام أمن الموانئ والمطارات في وزارة الداخلية في دولة الإمارات موضحاً دور الإستراتيجية الأمنية في تعزيز سلامة وأمن الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية. استهل كلمته بتوجيه الشكر والعرفان باسم جميع منتسبي وزارة الداخلية قيادة وموظفين للجنة العليا لأمن الموانئ والمطارات المدنية بالدولة على دعمها اللامحدود لجميع منافذ الدولة الجوية والبرية والبحرية. وأشار:"سنعمل على تحقيق رؤيتنا من خلال تركيز كافة جهودنا لحماية الأمن، وزيادة الشعور بالأمان لدى كل من يعيش على أرض الدولة وتطوير المواهب والقدرات لكل موظفي وزارة الداخلية والعاملين فيها لتحقيق أهدافنا المهنية".